العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي في الجزائر: الآثار النفسية والاجتماعية

فبراير
2022

إعداد

سناء حمادوش

فريال كساي

secdev.foundation

سلام@

عرفان وتقدير

إن المخاطر والأضرار التي تواجهها النساء في الفضاءات الرقمية التي أضحين يستخدمنها في حياتهن الشخصية والمهنية، هي شديدة للغاية ولها أثر يكاد يكون دائماً عليهن. لفهم هذه الظاهرة، قامت الباحثتان سناء حمدوش وفريال كساي بشراكة مع برنامج Salam@ التابع لمنظمة سكديف، بإنجاز دراسة حول تجارب النساء الجزائريات مع العنف الذي تسهله التكنولوجيا وأثره عليهن. هذه الوثيقة تشمل البيانات الأولى المسجلة والمعروفة حول هذا الموضوع في الجزائر.

عن المؤسسات

secdev.foundation

مؤسسة سيكديف هي منظمة غير حكومية مقرها كندا تعمل لتعزيز المرونة الرقمية بين الفئات الهشة على مستوى العالم. تعمل المؤسسة خاصة مع النساء والجيل الشاب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر. تساعد سيكديف على حماية الفئات المستهدفة من الأضرار الرقمية في عالم يتغير بشكل متسارع، سواء كانت مخاطر القرصنة أو التصيد الاحتيالي أو الهندسة الاجتماعية أو المعلومات المضللة أو العنف القائم على النوع الاجتماعي.

سلام@ Salam@

يعمل هذا البرنامج الذي تدعمه مؤسسة سيكديف على تعزيز المرونة الرقمية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة بين النساء والشباب. من عام 2019 إلى عام 2022، قاد برنامج سلامات عملاً مكثفًا في الجزائر والبحرين والأردن والكويت وليبيا والمغرب وتونس، بدءًا من التدريب وحتى حملات التوعية. ويقوم الفريق الآن إلى سد الفجوة البحثية حول العنف الرقمي ضد المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الملكية الفكرية

© مؤسسة سيكديف 2022

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي. تسمح لكم هذه الرخصة بتوزيع المادة وتكييفها ولكنها تتطلب منكم نسب الفضل لمنشأها. للاطلاع على نسخة من هذه الرخصة، يرجى زيارة الرابط: creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar

المحتويات

المقدمة 4

العنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا 4

السياق الجزائري 5

منهجية البحث 7

استبيان مجهول على الإنترنت 7

مجموعات التركيز 7

مقابلات 7

النتائج والمناقشة 8

التركيبة السكانية، عادات مستخدمي الإنترنت وتأملات جندرية 8

المنصات المستخدمة 8

التوعية بالعنف الذي تسهله التكنولوجيا 9

أنماط التواصل عبر الإنترنت 9

المعتدون/الجناة 10

الأثر النفسي والاجتماعي للعنف الرقمي 11

الآثار النفسية والاجتماعية الشائعة للعنف الرقمي 12

الحصول على الدعم عقب التعرض للعنف الرقمي 13

الديناميات الجندرية في الفضاء الرقمي 14

الإصلاحات المقترحة 16

دور المؤسسات المالكة لمنصات التواصل الاجتماعي 16

تعزيز الحماية القانونية وبناء القدرات لاستيعاب البعد الجندري 16

الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف 17

رفع الوعي 18

الخاتمة 18

المراجع 19

المقدمة

العنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا

لقد بات استخدام التقنيات الرقمية جزءاً أصيلاً من حياة النساء والرجال الشخصية والمهنية. فلا مهرب منه ولا مفر. وخلقت الفضاءات الرقمية مستويات جديدة من الفرص المهنية والاجتماعية والشخصية، وغيرت من أنماط تواصل الناس مع بعضهم البعض ومن كيفية تدبيرهم لحياتهم اليومية. ومن رحم الفرصة برزت ألوان من التهديدات الجديدة والمخاطر المُحدقة. فالأخطار ذات الطبيعة الرقمية والجرائم الإلكترونية / السبرانية ما هي إلاّ مرآة تنعكس عليها التحديات الاجتماعية في الواقع، ويَبرُز من خلالها ذلك العنف القار خارج العالم الافتراضي.

وبالحديث عن العنف ضد النساء، فإن هذه الفضاءات الرقمية قد قامت بتأجيج الاختلالات الموجودة أصلاً بين الجنسين، وما ارتبط بذلك من بنيان مجتمعي ذكوري. إذ سكبت الهجمات التي تتعرض لها النساء في العالم الافتراضي مزيداً من الزيت على مشهد تمييز معقد، فلم تزده الاّ تعقيداً. ومن هذا المنطلق، كان لزاماً إنجاز هذا البحث لاستكشاف وفهم إشكالية العنف ضد المرأة الذي تسهله التكنولوجيا.

هذا العنف الجديد يشمل عناصر عديدة ضارة وغير قانونية متعلقة بالسلوك الرقمي ومنها: التحرش، والتهديدات، والتصيد الاحتيالي، وسرقة البيانات والهوية، والتشهير، والابتزاز، والابتزاز الجنسي، ومشاركة الصور الحميمة دون تراض، وغيرُها كثير. إن الطبيعة الإلكترونية لهذه الأضرار خطيرة بشكل فريد. فهناك أولاً، سرعة انتشار المعلومات عبر الإنترنت. إذ يمكن للتشهير والتهجم على السمعة والصور التي تمت مشاركتها دون موافقة او تراض أن تغمر مجال الإنترنت في بضع دقائق وتصبح جزءًا لا يتجزأ من الذاكرة الرقمية إلى أجل غير مسمى- حتى لا نقول إلى الأبد.

يدرك معظم المستخدمين أنه لا يمكن استرجاع المعلومات أو الصور المتعلقة بهم / بهن بعد نشرها على الإنترنت. ويشكل الوعي بهذه الحقيقة مصدر رعب للضحايا ويزيد من ثقل و فداحة حالات الابتزاز والابتزاز الجنسي التي يتعرضن لها. ثم هنالك طبيعة الإنترنت السرية والتي تغذي أعمال العنف؛ إذ يتيح الفضاء الرقمي للمستخدمين إخفاء أو تغيير هوياتهم. ومن خلال الأدوات الرقمية، يمكن للجناة التعرض لضحاياهم المحتملين دون الكشف عن هوياتهم، مما يجعل من الصعب على الضحايا حماية أنفسهم/هن (سلوني وسميث، 2008). ثم إن المهارات الرقمية لمُرتكبِ العنف، والمعدات المتاحة له، وسرية هويته، والطبيعة غير المنضبطة للبيانات وسرعة انتشارها عبر الإنترنت هي كلها عوامل تخلق إحساسًا بالعجز لدى ضحايا العنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا (لانغوس، 2012/ هندوجا و باتشين، 2015). فتجد العديد منهن، وللأسف الشديد، أنفسهن في مواجهة العنف بأشكاله المختلفة، سواء على ارض الواقع او في الفضاء الرقمي بشقيه الخاص والعام.

ويتسبب هذا العنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا في إحداث آثار عاطفية ونفسية واجتماعية على الضحايا تزداد تفاقماً داخل المجتمعات الأبوية المتفاخرة بقيم الذكورة السامة. ويختلف مدى التأثير على الضحايا من حالة إلى أخرى، حسب طبيعة الخلفية الأسرية والثقافية لهن.

هذه الدراسة تسعى إلى تقديم وجهات نظر النساء الجزائريات حول تجاربهن مع العنف الذي تسهله التكنولوجيا. ويستعرض الفصل الخاص بمناقشة النتائج في هذه الوثيقة، الآثار النفسية والاجتماعية للعنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا، كما يبحث فرص تخفيف أضراره المستقبلية.

السياق الجزائري

بلغ عدد سكان الجزائر في يناير 2020، ما يقرب من 44 مليون نسمة (50.7٪ ذكور و 49.3٪ إناث) يتحدثون اللغات العربية والأمازيغية والفرنسية.[1] ويضمن الدستور الجزائري الحريات الأساسية والمساواة بين جميع المواطنين، دون تمييز على أساس الجنس. إذ تنص المادة 32 منه على أن «كل المواطنين سواسية أمام القانون. ولا يمكن أن يُتذرّع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي».

وتتجلى حماية الدولة لحقوق النساء وسلامتهن في تنزيل عدة قوانين وتشريعات خاصة ومحددة. كما ترسخ أحكام دستور 2020 هذا التوجه من خلال إدراج مواد متعلقة بحماية حقوق النساء وهي:

- **المادة 40:** تحمي الدولة المرأة من كل أشكال العنف في كل الأماكن والظروف، في الفضاء العمومي وفي المجالين المهني والخاص. ويضمن القانون استفادة الضحايا من هياكل الاستقبال ومن أنظمة التكفل، ومن مساعدة قضائية.
- **المادة 59:** تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة.
- **المادة 68:** تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل. تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات.

إضافة إلى كل ما سبق، فإنه تم سنّ قوانين وطنية داعمة وحامية لحقوق النساء ومنها تجريم قانون العقوبات الجزائري للتحرش الجنسي. إلا أن ذات القوانين التي تحظر التحرش تشمل شرط «تسامح الضحية» الذي قد يوقف المسطرة القانونية و/أو يخفف من عقوبة الجناة.

أما فيما يتعلق بالعنف الذي تسهله التكنولوجيا، فهنالك بعض الأحكام الزجرية في القانون التي يمكن أن توفر الحماية للمرأة. ولقد قام المشتغلون على هذه الدراسة بمحاورة محامية بشأن تطبيق هذه القوانين؛ وتَردُ نتائج اللقاء في الفصل الخاص بالمناقشة.

اعتمدت الدولة كذلك استراتيجياتٍ وخطط عمل لترسيخ المساواة بين الجنسين، وصادقت على المعاهدات الدولية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.[2] ومن بين أهم هذه الاستراتيجيات:

- الاستراتيجية الوطنية لإدماج المرأة وتعزيز دورها (2008-2013) وخطة عملها (2010-2014)
- الاستراتيجية الوطنية للأسرة (2010-2014)
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء (2007-2013)
- وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم وضع أية استراتيجية وطنية منذ عام 2014 لدعم حقوق النساء في الجزائر.

---

[1] National Statistics Office

[2] Maternity Protection Convention, 1962
Equal Remuneration Convention, 1962
UNESCO Convention against Discrimination in Education, 1968
ILO Convention No. 111 concerning Discrimination in Respect of Employment and Occupation, 1969
International Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (reservations on certain articles, in particular those obliging States to implement all legal and regulatory measures that would eliminate all forms of discrimination against women in national law), 1996
Solemn Declaration of African Heads of State on Equalitý between Men and Women, 2004
Protocol to the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Rights of Women (Maputo Protocol), 2016

وعلى الصعيد الدولي، شاركت الجزائر في أبرز المؤتمرات العالمية المعنية بحقوق النساء، مثل مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية عام 1994 ومؤتمر بيجين عام 1995؛ كما صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1996 مع إبداء تحفظات على المواد «2 و2-9 و4-15 و16 و29» المتعلقة بالزواج والتبني والأسرة.

وعلى الرغم من تأييد الدولة للقوانين والمعاهدات الدولية التي تعزز حقوق النساء وتدعم المساواة بين الجنسين، فهناك انتقادات طالت التزامها بحماية النساء في الجزائر. وأدانت الحركة النسائية الجزائرية عدم تطبيق تدابير الحماية القانونية المذكورة أعلاه، فضلاً عن تأخر الإجراءات وعدم وجود برامج وآليات دعم متاحة للنساء.[3] علاوة على ذلك، تعتبر منظمات المجتمع المدني أن قانون الأسرة الجزائري، الذي اعتُمد في عام 1984 ونُقح في عام 2005، غير دستوري، إذ ينص على أن المرأة هي تابعة لأفراد أسرتها الذكور.[4] ويربط القانون بين تنظيم الأسرة والوصاية الأبوية (القرابة من قبل الذكور)، باعتماد الشريعة الإسلامية كمرجع لها. ونتيجة لذلك، فإن قدسية الزواج مبنية على نظام للوصاية (القوامة) يُغلّب بشكل تلقائي كفة الرجل على المرأة.[5] ديناميات القوة والهيمنة بين الجنسين هذه المتأصلة في المجتمع، قد تؤدي إلى التمييز ضد النساء والتطبيع مع العنف والقمع الذي تتعرضن له.

وعلى الرغم من التقدم القانوني المحتشم في باب حماية وتعزيز وضع النساء في الجزائر، فإن انعدام المساواة بين الجنسين هي القاعدة الاجتماعية والثقافية السائدة. فالمرأة الجزائرية تواجه التمييز في المجالين الخاص والعام بشكل يومي. والى جانب أوجه القصور القانونية، لا تزال هناك مقاومة اجتماعية ومؤسسية لتحقيق المساواة بين الجنسين وللتطبيق العملي للآليات القانونية المحدودة المتاحة للمرأة. ويؤدي ذلك إلى استمرار العنف في المجال الخاص، الذي لا يزال التبليغ عن تجاوزاته من طرف النساء محدوداً إلى حد كبير، لا سيما النساء اللائي يعانين من حالات التبعية الاقتصادية والاجتماعية.[6]

[3] “La Violence à l’égard des femmes, j’en parle”, Nadia Ait-Zai, CIDDEF’s publication, https://ciddef-dz.com/wp-content/uploads/2021/08/formes_violence_contre_les_femmes.pdf
“Les féministes algériennes toujours dans la rue : une révolution avec et pour les femmes” https://information.tv5monde.com/terriennes/les-feministes-algeriennes-toujours-dans-la-rue-une-revolution-avec-et-pour-les-femmes

[4] Family Code: based on the precepts of the Sharia, a set of laws governing marriage, conjugal life and inheritance.

[5] Algeria: Women and families between law and reality - Zahia Ouadah-Bedidi and Nourredine Saadi, 2014

[6] In Dec. 2021, the feminist group "Feminicides Algeria" counted 55 women killed by male violence, nearly 5 women per month.

منهجية البحث

تم إنجاز هذه الدراسة في مراعاة تامة للسياق الثقافي والقانوني والاجتماعي المحلي في كل ما يتعلق بالعنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا.

تم استخدام المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بالعنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا المتفق عليها عالميا وتكييفها بغرض إنجاز دراسة خاصة بالسياق الجزائري ومنطقتنا. وفي هذا الصدد تم تجميع البيانات بين سبتمبر وديسمبر 2021 باستخدام الطرق الثلاثة التالية:

استبيان مجهول على الإنترنت

تم ملء الاستبيان من قبل 112 امرأة جزائرية وقعن ضحايا لنوع من العنف عبر الإنترنت. 74 استمارة مُلِئت بالفرنسية، و 38 باللغة العربية. يتضمن كل استبيان 27 سؤالاً في ثلاثة أقسام رئيسية:

- المعلومات الديموغرافية واستخدام المنصات الرقمية.
- تجارب النساء مع العنف الذي تسهله التكنولوجيا وتأثيره عليهن.
- الاستجابة للعنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا والدعم الذي تم الوصول إليه/او الذي تَمّتَ حاجة إليه.

مجموعات التركيز

عقد اجتماع لفريق تركيز واحد في الجزائر العاصمة ضم 8 مشاركات كن جميعاً من النساء اللواتي يتعرضن للعنف الذي تسهله التكنولوجيا. تمثلت أهداف مجموعة التركيز فيما يلي:

- تحديد ومناقشة مقاربات الحماية والدفاع عن النساء ضحايا العنف الذي تسهله التكنولوجيا.
- تجميع أمثلة لحالات قابلة للدرس.

مقابلات

أجريت مقابلات متعمقة مع 8 نساء لفهم تجاربهن مع العنف الذي تسهله التكنولوجيا.

كل النساء اللواتي أجريت معهن المقابلات إما تعرضن للعنف على الإنترنت أو كن من المدافعات عن حقوق المرأة.

أجريت مقابلة مع إحدى المحاميات المتخصصات في مجال الدفاع عن حقوق المرأة في الجزائر لمناقشة الحماية القانونية الخاصة بالعنف والتحرش بالنساء في الفضاءات الرقمية.

النتائج والمناقشة

التركيبة السكانية، عادات مستخدمي الإنترنت وتأملات جندرية

تراوحت أعمار المشاركات في هذه الدراسة ما بين 18 و64 عامًا. بالنسبة للاستبيان، كانت معظم المشاركات فيه هن من المناطق الحضرية، خصوصاً المدن الكبيرة مثل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة. اما البقية فكن من بلدات ومدن صغيرة مثل الأغواط وتوغورت وتيارت وسكيكدة وتيزي وزو ومستغانم. أجريت المقابلات ومجموعات التركيز مع نساء من الجزائر العاصمة ووهران.

وفيما يتعلق بالوضع الاجتماعي للنساء المشاركات، فإن 71.44 في المائة منهن كن عازبات، و 12.5 في المائة متزوجات ولديهن أطفال، و 6.25 في المائة متزوجات بدون أطفال، و 8.03 في المائة مطلقات، و 1.78 في المائة هن في علاقات غير زوجية. أما فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي، فإن 69 في المائة من المشاركات تعملن مقابل أجر (47 في المائة من القطاع الخاص، و 22 في المائة من القطاع العام). 16 في المائة هن من الطالبات، و 15 في المائة من غير العاملات بأجر (المعطلات عن العمل و/أو ربات البيوت). وعموما، فإن 95 في المائة من المشاركات في الاستبيان تستخدمن الشبكات الاجتماعية بصورة منتظمة أو عرضية؛ وقد أفادت 5 في المائة الباقية بأنهن توقفن عن استخدام المنصات الاجتماعية. هذا التوقف سببه العبء الاجتماعي والمهني لهذه الشبكات، إضافة إلى محدودية الوقت. ومن الاسباب الأخرى للتوقف عن استخدامها، هي التجارب السلبية التي تعرضن لها على هذه المنصات، وهو ما ستتم مناقشته في معرض هذا البحث.

المنصات المستخدمة

جاءت النتائج المتعلقة باستخدام المنصات متطابقة بين المقابلات والاستبيان. فقد كان عمر المشاركة ونوع النشاط الذي تزاوله عاملا محددا في اختيار المنصة الأكثر استخدامًا. إذ أظهرت ردود الاستبيان أن المنصات الأكثر استخدام هي:

Facebook Messenger[7] (88٪) و Instagram (87٪) و WhatsApp (84٪) و Viber (64٪) و Snapchat (28٪) و Twitter (21٪). . بالإضافة إلى ذلك، تستخدم 11٪ من المشاركات في الاستطلاع المنصة الامنة «Signal» .

ومن الملاحظ أن الأصغر سنا يستخدمنSnapChat بينما تستخدم Twitter النساء الناشطات مهنيًا خصوصا في مجالات الصحافة واقتصاد المعلومات. ومن بين النساء اللواتي تم الحديث إليهن خلال المقابلات، من تستخدم Instagram وتطبيقات المراسلة الفورية WhatsApp و Messenger و Viber بشكل يومي لمشاركة محتوى متنوع، وللاطلاع على الموضوعات ذات أهمية لهن وللتفاعل مع الآخرين (الأصدقاء والعائلة والعمل) ثم لمواكبة الأحداث الجارية. ولقد أفادت 3 فقط من بين 8 نساء باستخدامهن Twitter كمصدر شبه رئيسي للمعلومات. أما الفيسبوك فقد نال حصة الأسد من المشاعر السلبية سواء من قبل النساء اللواتي تم الحديث إليهن خلال المقابلات أو اللاّتي شاركن في الاستبيان؛ فقد كان هو التطبيق الأكثر انتقادًا، بسبب مناخه السلبي، والعنف الذي يمكن تجربته و/أو ملاحظته على صفحاته، ولمحدودية موارد المعلومات التي يقدمها.

[7] Instant chat platform owned by Facebook.

التوعية بالعنف الذي تسهله التكنولوجيا

تستكشف هذه الدراسة أيضا مدى وعي ومعرفة المشاركات بالعنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا، وقدرتهن على التعرف على المخاطر الناجمة عن التعرض له. تجدر الإشارة هنا إلى أن عددًا قليلاً من المشاركات أنكرن تعرضهن للعنف الرقمي، رغم انهن أيدن التعرض لمضايقات وهجمات يمكن اعتبارها عنفًا رقميًا، مما يشير إلى نقص في الوعي بطبيعة وماهية العنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا وإن أعلنت 88٪ من المشاركات في الاستبيان أنهن على دراية بما يمثله.

ولقد بُذلت الجهود ليصل الاستبيان إلى النساء اللواتي تعرضن في السابق لأضرار رقمية، ونتيجة لذلك، جاءت في النتائج أن 97 في المائة من المشاركات تعرضهن للعنف على الإنترنت، وعلى وجه التحديد:

- التحرش الجنسي والابتزاز 8 (83 في المائة)
- الإهانات والمضايقات/التحرشات (60٪)
- المضايقة/التحرش والتخويف (54 في المائة)
- التهديدات/الابتزاز (للكشف عن الصور، وإرسال محادثات خاصة إلى الأسرة، وما إلى ذلك) (42٪)

أنماط التواصل عبر الإنترنت

فيما يتعلق بالتواصل مع الجمهور العام، أظهرت نتائج الاستطلاع أن المشاركات يُغلبن الحذر. ومع ذلك أفادت 85 في المائة بأنهن يتواصلن مع الغرباء بانتظام أو من حين لآخر. وأشارت 97 في المائة منهن أيضا إلى أنهن يتخذن الاحتياطات عند مشاركة معلوماتهن الشخصية على الشبكات الاجتماعية ومنصات المراسلة الفورية. وهناك ثلاثة احتياطات رئيسية تتخذها المشاركات فيما يتعلق بمشاركة المعلومات عبر الإنترنت: 1) مشاركة الصور أو المعلومات الشخصية/الحساسة فقط مع الأشخاص «الموثوق بهم» 2) مشاركة المعلومات فقط مع الأشخاص الذين تعرفهن المستخدمة شخصيًا، و 3) فقط مشاركة الصور أو مقاطع الفيديو التي لا يمكن التعرف على المستخدمة فيها. تشير هذه النتائج إلى أنه حتى عندما تتواصل المشاركات مع الغرباء عبر الإنترنت، فإنهن تفعلن ذلك بحذر، دون مشاركة للمعلومات الشخصية.

ولقد أظهرت المقابلات أنماطًا مماثلة، حيث ذكرت 6 من أصل النساء 8 اللواتي تم الحديث إليهن أنهن يتواصلن، من حين لآخر، مع أشخاص لا يعرفنهن شخصيًا. وتجدر الإشارة إلى أن المرأتين اللتين امتنعتا عن مثل هذا التواصل تربطهن علاقات جادة (إحداهما متزوجة والأخرى في علاقة طويلة الأمد). أوضحت إحدى هاتين السيدتين أنها تمتنع عن التحدث إلى الغرباء عبر الإنترنت لتجنب الصدام مع شريكها. وقد أبدت النساء 6 اللواتي تواصلن مع الغرباء نفس الحذر المشار إليه في نتائج الاستبيان؛ اذ أشرن إلى انهن قمن أولاً "بالتحقق" من الاشخاص قبل مراسلتهم. ولقد سمحت 3 نساء فقط من أصل 8 بوصول الجمهور العام إلى حساباتهن على وسائل التواصل الاجتماعي، ومَردُّ ذلك ان لهن حسابات عامة بسبب وظائفهن: فإحداهن صحفية، والأخرى مؤثرة، والثالثة مديرة منظمة ثقافية. أما النساء الخمس الأخريات فكانت لهن حسابات خاصة لا يلجها إلاّ الأشخاص الذين تعرفنهم أو اللذين قمن بإجازتهم بعد التدقيق. وقد قامت كل النساء اللواتي تمت مقابلتهن، باستثناء المؤثرة، بنشر عدد قليل جدًا من الصور الشخصية عبر الإنترنت، وفعلن ذلك جميعًا بطريقة منضبطة، تجنبا لردود الفعل السلبية و/أو العنيفة، فضلاً عن الاستخدام غير الرضائي لهذه الصور من قبل الآخرين. قامت 3 نساء فقط بعرض اسمائهن كاملة على حساباتهن على وسائل التواصل، بينما استخدمت البقية الاسم الشخصي دون العائلي الى جانب اسم

[8] These two forms of violence were systematically clustered together in the responses, particularly in regards to demanding sexual favors which is both a sexual harassment and blackmail behavior.

مستعار. ولم تضع أي من النساء اللواتي تمت مقابلتهن معلومات الاتصال الشخصية على حساباتهن على وسائل التواصل الاجتماعي.

وإذا كانت جميع النساء اللواتي تم الحديث إليهن خلال المقابلات قد أكدن إرسالهن صورًا خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لعائلاتهن وأصدقائهن، فإنهن جميعا جزمن ان الامر يتعلق فقط بالصور التي لن تكون محل «اثارة للجدل» اذا ما حدث وخرجت للعلن. فجميع النساء إما كانت لديهن تجربة مباشرة أو شهدن على تجربة لامرأة/فتاة تمت مشاركة صورها الخاصة دون موافقتها.

ويمكن اعتبار حذر المستخدمات باعتماد الأسماء المستعارة عبر الإنترنت أو تجنب استخدام الصور الشخصية، شكلاً قويا من أشكال وممارسات السلامة الرقمية. الاّ انه لهذه الممارسة ارتباط بعناصر الرقابة الذاتية. هذا الحظر الذاتي الذي تمارسه النساء عبر الإنترنت حفاظا على سلامتهن وسمعتهن يعكس تنظيم وضبط السلوكيات الذي تفرضنه على أنفسهن في أرض الواقع نتيجة لتفشي الذكورة السامة واتساقا مع التوقعات المجتمعية منهن. فكثيرا ما تكون هذه الرقابة التي تمارسها المرأة على نفسها هي رد على تجارب سلبية و/أو خوف من مواجهة او صراع، والنتائج هنا غالبا ما تدل على سيطرة الشركاء والاسر والمجتمعات على النساء وانشطتهن.

المعتدون/الجناة

أشارت نتائج الدراسة الاستقصائية إلى أن معظم مرتكبي الجرائم (67 في المائة) هم من الرجال، أو الأشخاص الذين تم تحديدهم على أنهم رجال؛ 18 في المائة من الجناة جنسهم غير معروف، و 15 في المائة هن من النساء أو الأشخاص الذين تم تحديدهن على أنهن نساء. وأفادت بعض المشاركات الى ان مهاجميهن/الجناة هم أشخاص وثقن بهم؛ 60.91 في المائة من المعتدين كانوا معروفين للضحية. في هذه الحالات، تلاعب الشخص الموثوق به بالضحية ثم استخدم بياناتها الشخصية لمضايقتها. وأفادت اخريات الى أنهن استهدفن بسبب موقفهن من القضايا السياسية و/أو الاجتماعية، أو بسبب مهنتهن أو نشاطهن (الصحفيات والناشطات والمشتغلات في المنظمات الغير الحكومية، إلخ).

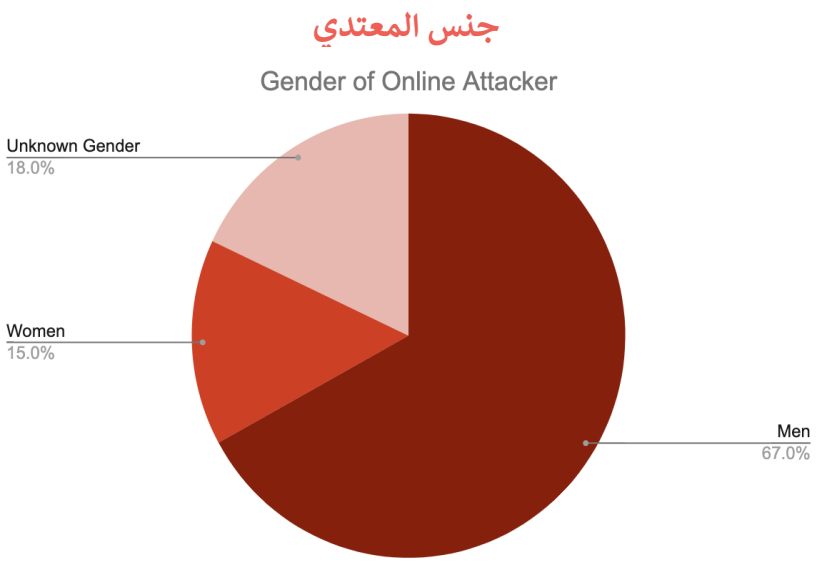

الأثر النفسي والاجتماعي للعنف الرقمي

مثلما كان متوقعا، فقد كان للعنف عبر الإنترنت تأثير سلبي على جميع النساء اللواتي تم الحديث إليهن وتلك المشاركات في الاستبيان كذلك. وبشكل عام استندت ردود أفعالهن على العنف إلى طبيعة الهجوم الذي تعرضن له، ومدى تأثيره عليهن، إضافة إلى عوامل اجتماعية أخرى. وقد أفادت معظم المشاركات باتخاذهن إجراءا للرد على هذا العنف، حيث أبلغت 52 في المائة منهن عن حسابات المعتدين على منصات التواصل الاجتماعي، وذهبت 12 في المائة إلى مراكز الشرطة لتقديم شكايات، بينما واجهت 16 في المائة من النساء المشاركات المعتدي عليهن مباشرة.

على الصعيد النفسي، يرتبط الخوف بقوة بكل أشكال العنف. ولقد أظهرت المقابلات أن الخوف الناجم عن اعتداء عبر الإنترنت، يمتد أثره إلى ما هو أبعد من الفضاء الرقمي. إذ أفادت 3 من النساء 8 اللواتي تم الحديث إليهن مطولا، أنهن خائفات من اعتداءات جسدية قد تطالهن نتيجة للتهديدات التي وجهها لهن الرجال عبر الإنترنت. هذه النتائج ترابط مع ما خلصت إليه دراسة Plan International التي حققت في تجارب العنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا، والتي شملت حوالي 14000 فتاة، 24 في المائة من اللواتي تعرضن للتحرش عبر الإنترنت منهن، أبلغن عن شعورهن بعدم الأمان على أجسادهن. [9]

أدى تأثير العنف الرقمي أيضًا إلى تغييرات كبيرة في الممارسات الرقمية للنساء المشاركات في هذه الدراسة. فنتيجة للاعتداء الرقمي، توقفت 48 في المائة من النساء اللواتي شملهن الاستطلاع عن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي إما بشكل مؤقت أو دائم. وبالمثل، من بين النساء الثمانية اللواتي تم الحديث إليهن، قالت 6 منهن انهن قررن أخذ استراحة/انسحاب من حساباتهن على الإنترنت عقب تحرش أو عنف عبر الإنترنت تعرضن له او كن شاهدات عليه، وما ترتب عليه من إجهاد نفسي أو العاطفي؛ استغرقت فترات الاستراحة من وسائل التواصل هاته من بضعة أيام إلى عدة أسابيع. ولقد أفادت سبعة من النساء الثمانية اللواتي تمت مقابلتهن أيضًا أنهن لم يعدن يتفاعلن مع المواضيع الحساسة أو المثيرة للجدل عبر الإنترنت، اتقاءا لردود الافعال السلبية أو العنيفة من المستخدمين الآخرين. بعض الموضوعات التي تم تجنبها شملت الدين والأحداث الجارية والنسوية والسياسة. ولقد أخبرت إحدى هذه النساء، وهي مؤثرة، عن تقييدها للموضوعات التي تتناولها وضبطها لإخراج الصور/مقاطع الفيديو الخاصة بها بشكل كبير حتى تستوثق من تقديمها لها وهي بمظهر محتشم، غير خادش، منعا لردود الفعل السلبية من الجمهور. تجنب المواقف السلبية منها هو أولوية لدى الصحفية التي تم الحديث إليها أيضًا، والتي باتت تنشر المعلومات والأخبار والتحديثات دون تعليقها عليها.

ولقد أفادت المشاركات في الاستبيان الى أن الحوادث التي تعرضن لها كان لها تأثير نفسي سلبي عليهن، حيث أشارت 48 في المائة منهن إلى تدهور وضعيتهن العاطفية والنفسية باعتبارها أكبر تأثير للعنف الذي تسهله التكنولوجيا؛ وأفادت 45 في المائة أن هذا العنف ساهم في تدهور حياتهن المهنية و/أو الأسرية و/أو الاجتماعية.

[9] https://plan-international.org/publications/freetobeonline

الآثار النفسية والاجتماعية الشائعة للعنف الرقمي

قدمت المقابلات الفردية نظرة متمعنة على حالات العنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا وعواقبه على الأفراد. ولقد تم تحديد عدة مواضيع في هذا الباب:

الصمت والعزلة: أشارت جميع النساء اللواتي تمت مُحاورتهن إلى أنهن لم يكشفن لأسرهن عن تعرضهن للتحرش أو العنف أو الاعتداء عبر الإنترنت، خوفًا من ردة الفعل السلبية. بسبب هذا التكتم عن العنف الواقع عليهن، عانين من العزلة.

الأرق: قالت نصف السيدات اللواتي شاركن في المقابلات انهن عانين من الأرق حين تعرضهن للاعتداءات عبر الإنترنت وخلال تعاملهن مع تداعياتها.

القلق والتوتر: أفادت 2 من أصل 8 مشاركات تمت محاورتهن إلى أنهن عانين من أعراض جسدية مرتبطة بالقلق نتيجة تعرضهن للعنف عبر الإنترنت. تشمل الأعراض صعوبة التنفس، تسارع دقات القلب، التشنجات اللاّإرادية، والأيدي المتعرقة.

نوبات الهلع: أصيبت سيدتان من أصل ثمانية بنوبات هلع ناتجة عن تجاربهن على الإنترنت.

الخوف: أفادت نصف النساء اللواتي تمت محاورتهن إلى أنهن يخشين من ان يتم التعرف عليهن شخصيًا او ربطهن بالهجمات التي تعرضن لها على الانترنيت؛ نفس النساء أعلن عن خوفهن من التواجد في الأماكن العامة وحدهن. وقالت أغلبهن (7 من أصل 8) أنهن يخشين وصول صورهن او مقاطع الفيديو الخاصة بهن او محادثاتهن إلى عائلاتهن وشبكة معارفهن الشخصية.

انهيار العلاقات الشخصية: تمت مناقشة انهيار العلاقات الشخصية في سياق مشاركة معارف لهن من أهل الثقة لمعلومات عنهن او لصور دون موافقتهن. نصف النساء اخبرن عن حالات قام فيها شخص من اهل الثقة سابقًا بمشاركة صور الضحية أو معلوماتها أو معلومات الاتصال الخاصة بها دون موافقة منها.

فقدان الثقة: أعربت جميع النساء عن فقدانهن الثقة في الناس وارتيابهن من الغرباء كنتيجة لتجاربهن السلبية، وما تعرضن له من هجمات سبرانية أو مضايقات.

تقييد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي: أفادت كل النساء المشاركات إلى أنهن يفرضن على أنفسهن رقابة ذاتية تشمل صورهن ومنشوراتهن وكذلك تفاعلهن عبر وسائل التواصل الاجتماعي كنتيجة لتجاربهن مع العنف الرقمي. وقد وصفت ثلاث من النساء هذا التوجه بأنه نوع من «اليقظة المفرطة» و «جنون الارتياب».

تجنب الاخرين: لاحظت كل المشاركات بأن لديهن ميلا لتجنب أي لقاء عبر الانترنت، خاصة مع الغرباء. واعترف بعضهن بأن هذا التجنب قلل من فرصهن الاجتماعية والمهنية.

التهوين من شأن العنف والتطبيع معه: وافقت 7 من أصل 8 من المشاركات على أنهن تعاملن مع العنف الذي تعرضن له بتهوين واستخفاف حتى تتمكن من المضي قدما في حياتهن ولتتعافين مما ألم بهن.

لوم الذات: تساءلت غالبية المشاركات (6 من أصل 8) عما إذا كان لأفعالهن وخياراتهن دور في تعرضهن للعنف. وأعربن كذلك عن لوم للذات كونهن سمحن لما حدث بالتأثير عليهن نفسيا.

وعموما، فقد ناقشت المشاركات في الاستبيان الآثار النفسية والاجتماعية لتجاربهن مع العنف الرقمي، وأفدن بأنهن يعانين من القلق والاكتئاب والخوف وفقدان الثقة في الآخرين وفي قدرتهن على اتخاذ القرارات. وقد جاء في بعض تعليقاتهن ما يلي:

"أشعر بالسوء تجاه نفسي"
مشاركة، 54 سنة

"لقد لاحظت أن العالم الافتراضي هو أكثر عنفًا من الواقع"
مشاركة، 45 سنة

"دخلت دائرة من الخوف والقلق"
مشاركة، 25 سنة

"لم أعد أتحدث إلى أشخاص لا أعرفهم"
مشاركة، 25 سنة

الحصول على الدعم عقب التعرض للعنف الرقمي

في مواجهتهن لتحديات العنف الذي تسهله التكنولوجيا، تحصلت الضحايا على دعم نفسي واجتماعي محدود من قبل عائلاتهن وأصدقاءهن. ولقد لجأ عدد محدود جدا من المشاركات في الاستبيان إلى أفراد أسرهن للحصول على الدعم: حوالي 30 في المائة من النساء ضحايا العنف الذي تسهله التكنولوجيا طلبن الدعم من الأصدقاء أو العائلة. وبشكل عام، لم تقم 70 في المائة من المشاركات بفعل شيء يذكر، مما يشير إلى أنهن كن خائفات من عواقب الكشف عما حدث، إما لأنهن لم يرين التبليغ أمرا ضروريا، او لأنهن كن غير متأكدات عن كيفية الوصول إلى الدعم المناسب. ومن بين النساء اللواتي كشفن عما تعرضن له من إساءة إلى أسرهن/أصدقائهن، أخبر بعضهن انهن تعرضهن لإساءة عاطفية أو الجسدية إضافية كنتيجة لهذا البوح.

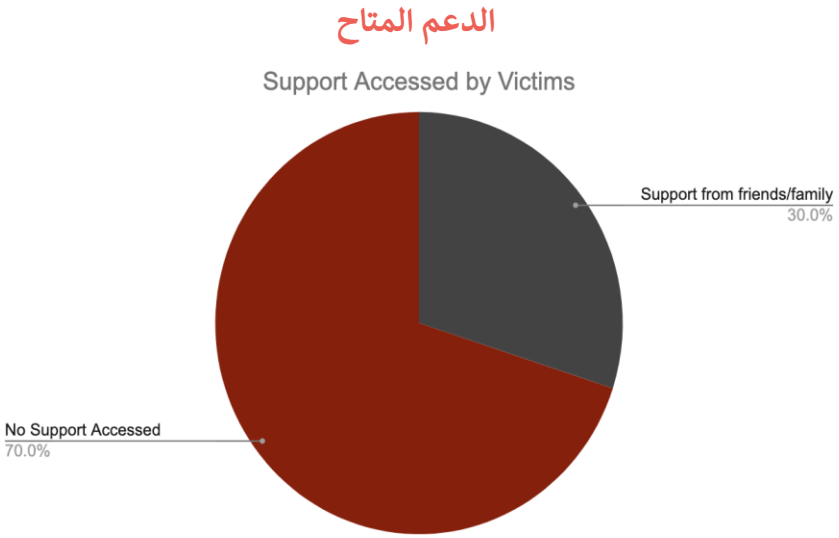

الديناميات الجندرية في الفضاء الرقمي

إن الديناميات التي تسبب الأضرار الرقمية هي امتداد للمعايير الجندرية المختلة في الواقع. فعندما تشعر النساء بعدم الأمان في الفضاء العام، فإنهن يتجنبن الأذى أو العنف المحتملين بمغادرة الأماكن العامة تمامًا. بالنسبة للنساء اللواتي يتعرضن للأذى الجسدي أو للتهديد أو التحرش، فغالبًا ما تُلَمن كضحايا على ما اصابهن، وهو ما يثني أكثرهن عن التبليغ او الاخبار عن الهجمات التي تعرضن لها. أضف إلى ذلك، أن النساء غالبا ما يغيرن أو يحدنا من أنشطتهن اوسلوكياتهن تجنبا للمواقف الخطيرة أو غير المريحة. كل هذا يخلق ثقافة لا تعبر فيها النساء عن آرائهن علنًا خوفًا من التحرش أو الأذى، مما يؤدي فعليًا إلى إخراس النساء في بعض الفضاءات العامة.

الجنس وتهديد النساء في الفضاء الرقمي

سلطت نتائج الاستبيان والمقابلات الضوء على الطبيعة الجنسية للكثير من أعمال العنف والتحرش التي تواجهها النساء في الفضاء الرقمي. فقد أخبرت المشاركات كيف انه يتم إضفاء الطابع الجنسي على التهديدات والتحرش والاعتداءات ضدهن من قبل الجناة. في حالات المشاركة غير الرضائية للصور أو أشرطة الفيديو أو المعلومات الخاصة، فإن التهديد دائمًا ما يستهدف الحياة الجنسية للمرأة؛ والصور أو مقاطع الفيديو الخاصة بالمرأة التي سُرقت او سربت نتيجة اختراق أجهزتها أو تلك التي تم الحصول عليها بطرق ملتوية أو كاذبة، تكون الأكثر تهديدًا إذا كانت ذات طبيعة جنسية أو قدمت المرأة في صورة غير محتشمة او فاضحة. وقد وصفت المشاركات تلقيهن رسائل غير مرغوب فيها وصور ومضايقات مستمرة ذات طابع جنسي. وحين يرسل الجناة رسائل بغيضة أو إهانات للضحية أو بشأنها، فغالبًا ما تشمل تعليقات متحيزة جنسيًا أو معادية؛ كما تضمنت العديد من هذه التعليقات لغة عنصرية. في الحالات القصوى، تعرضت النساء لتهديدات على الملأ في المنتديات الرقمية العامة أو من خلال القنوات الخاصة بهن تتوعدهن بالأذى البدني، و الاعتداء الجنسي و حتى الموت.

> ***"أنت لست عدوة للبلد فحسب، أنت عاهرة وعدوة للبلد"***
>
> *تعليق على الإنترنت تعرضت له مشاركة في الدراسة تبلغ من العمر 34 عامًا*

ليس من الغريب إذن أن تكون الحياة الجنسية والتمييز الجنسي حاضرين في معظم الاعتداءات ضد النساء في الفضاء الرقمي. فقد قالت كل النساء المشاركات في هذه الدراسة بأن تعليقات الرجال غير المرغوب فيها أو السلبية تجاههن عبر الإنترنت كانت متحيزة جنسيًا أو جنسية بشكل ممنهج. حتى حين يكون الهجوم مدفوعًا بوازع سياسي أو اجتماعي، فإن التحرش والتعليقات السلبية تتضمن دائمًا تعليقات/تهديدات متحيزة جنسيًا. على سبيل المثال:

التهديدات والإخراس

كثيرا ما يحاول المعتدي إخراس المرأة والسيطرة عليها وعلى ماتفعله باستخدام التهديدات والتخويف بما قد يحدث إن هو أخرج معلوماتها أو صورها أو محادثاتها للعلن. وتتجاوز محاولات إخراس المرأة والسيطرة عليها في الفضاء الرقمي الاعتداء الصارخ؛ إذ قالت النساء اللواتي تمت محاورتهن أنه عند نشرهن لمحتوى ما على الانترنت أو حين تتفاعلن مع منشور ما، يقوم غرباء بالتواصل معهن تحت دريعة تقديم النصح للإشارة الى ان محتواهن غير لائق أو انه قد يستجلب عليهن سخط عامة، ناصحين لهن بإزالته أو تعديله. المشاركات في الاستبيان كانت لهن تجارب مماثلة، وبعضهن قُدمت لهن النصيحة من طرف معارف لهن او افراد من أسرهن لضبط محتواهن وانشطتهن على الإنترنت تجنبا لعنف محتمل. ولقد أيدت بعضهن وجاهة هذا الاقتراح. وإذا كان الغرض من هذه التعليقات هو حماية النساء من الأذى في الفضاء الرقمي، فإنه مع ذلك يخلق توقعًا بأن على النساء أن تصمتن او تقيدن أنفسهن اتقاءا للأذى.

عنف الشريك الحميم في الفضاءات الرقمية

أظهرت المقابلات أن ديناميات القوة بين الجنسين في العلاقات الحميمة تمتد أيضًا إلى الفضاء الرقمي، لا سيما فيما يتعلق بقوامة الرجال وأنماط التحكم السائدة داخل المجتمع. من بين الثماني نساء اللواتي تم الحديث إليهن، أقرت سبع منهن برغبة شريكهن في التحكم في أنشطتهن عبر الإنترنت وحسابتهن عليه، من خلال فرز أنواع الصور والمحتوى الذي تتم مشاركته، وتقييد صور المرأة المتاحة للعامة، ومراقبة تفاعلها وتواصلها مع الاخرين عبر الإنترنت. وبالنسبة للعلاقات التي يوجد فيها عنف من طرف الشريك، فإن الإساءة والتحرش والتحكم دائما ما تكون التكنولوجيا حاضرة فيه، إما من خلال التحكم في الانشطة والحسابات الخاصة بالمرأة المعنية، أو التحرش في الفضاء الرقمي، أو التهديد بنشر مواد عبر منصات التواصل دون موافقة منها، أو بقرصنة/سرقة معلوماتها وحساباتها الشخصية، وغيره من صنوف الاذى.

جنس المعتدي

أغلب الاعتداءات (67 في المائة) تم تحديد مرتكبيها على أنهم من الذكور، وبعضها من قبل معتدي مجهول الجنس (18 في المائة). ورغم أنه لا يتم في اغلب الأحيان تسليط الضوء على النساء كمرتكبات للهجمات عبر الإنترنت، الا انه ورد في نتائج الاستبيان ان 15 في المائة من أعمال العنف الرقمية اقترفتها نساء. خلال المقابلات، حُددت دوافع العنف الذي تقترفه النساء في الغيرة، والرغبة في إيذاء الشخص الآخر، والانتقام، واستهداف السمعة. ورأت المشاركات أن النساء نادرا ما يرسلن رسائل عنف على الخاص ولكنهن في المقابل يشاركن أو يقُدن حملات التشهير وينشرن الصور/المعلومات دون موافقة الشخص المعني بالأمر.

الإصلاحات المقترحة

طُلب من المشاركات في الدراسة المساهمة باقتراحاتهن في إيجاد حلول وتقنيات للحد من العنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا وكيفية الاستجابة لتداعياته. وعليه تم تحديد عدة استراتيجيات:

دور المؤسسات المالكة لمنصات التواصل الاجتماعي

شعرت المشاركات بأن للمؤسسات المالكة لمنصات التواصل الاجتماعي دور لمواجهة الأضرار الرقمية، وخاصة العنف المستشري على منصاتها. ويمكن لهذه المنصات ان تتخذ خطوات لتحسين عملية إزالة المحتوى والحسابات الضارة والمسيئة. وتضمنت الاقتراحات التعليق التلقائي للحسابات عند التبليغ عن تحرش جنسي صادر عنها، بالإضافة إلى الخطوط الساخنة للوصول إلى دعم أسرع على هذه المنصات.

تعزيز الحماية القانونية وبناء القدرات لاستيعاب البعد الجندري

هناك بعض من أشكال الحماية بموجب المادة 40 من الدستور الجزائري والمتعلقة بحماية المواطنين من العنف بكل انواعه، بالإضافة إلى المواد 30 و 31 و 32 و 33 و 34 من قانون العقوبات الجزائري والتي تجرم خطاب التمييز والكراهية وتعاقب عليه. وفيما يتعلق بالسياق الرقمي على وجه التحديد، فقد صدر القانون 04-09 سنة 2009 لمنع ومكافحة الجرائم المتعلقة بـ «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات». و الجدير بالذكر ان عدة وحدات للشرطة والدرك تتصدى للجرائم السيبرانية في الجزائر؛ وتصف المحامية الجزائرية سهام حماش هذه الإجراءات القانونية كالاتي:

> *"ان الجريمة السيبرانية ظاهرة جديدة نوعا ما ومفهومها واسع. ولقد تم تعديل قانون العقوبات قبل بضع سنوات ليشمل مفاهيم جديدة من قبيل انتهاك الخصوصية، وخطاب الكراهية وما إلى ذلك. إن تقديم الشكاية هو السبيل الوحيد لبدء مسطرة قانونية ضد مرتكب العنف الذي تسهله التكنولوجيا. إذا كان الشخص ضحية لأي شكل من أشكال العنف – سواء تعلق الامر بالإهانات، أوالتهديدات، أوالسرقة أونشر الصور دون موافقة منه أو منها- فيمكنه التبليغ و تقديم شكاية إلى وحدة متخصصة في الجرائم الإلكترونية. هذه الشكايات تؤخذ على محمل الجد وكثيرا ما تتحقق إدانة المعتدي. وقد تصل عقوبة الجاني إلى سنة حبسا عندما تكون الضحية قاصر" .*

يشمل القانون اليوم كل الجنح والمخالفات المتصلة بالجرائم الالكترونية/السبرانية، ولدى دوائر الأمن وحدات متخصصة، ويتلقى المهنيون العاملون هناك (القضاة والخبراء وضباط الشرطة والدرك) تدريبا تقنيا منتظما بشأن هذه المسألة. غير أن هناك إشكاليتين رئيسيتين فيما يتعلق بالاستجابة القانونية للجرائم الالكترونية/السبرانية. أولاً، نادرًا ما يتم التبليغ عن الأذى وتقديم الشكاية في الموضوع، وثانيًا، يفتقر الأشخاص العاملون في هذه الوحدات إلى وعي بالبعد الجندري.

وقد قدمت المشاركات الأسباب التالية لعدم تبليغ السلطات بالجرائم التي من هذا النوع وهي: الافتقار إلى الوعي بأن العنف الذي يتعرضن له يشكل جريمة يعاقب عليها القانون، وطولُ مدة الإجراءات، والخوف من أن التبليغ سيجعل الأشخاص المحيطين بهن على علم بما اصابهن وبأنهم سيطلعون على المواد التي تم نشرها، وأخيراً الخوف من التعرض للوم. واستنادا إلى الاستبيان، بعض الإجابات أشارت بالبنان إلى الحاجة لتعزيز الآليات القانونية

للاستجابة للعنف الذي تسهله التكنولوجيا سواء الوقائية منها أو العقابية، بقوانين خاصة مصحوبة باستراتيجياتٍ للتنزيل. ومن المحتمل أن المشاركات في الاستبيان لسن على دراية بالقوانين الحالية، أو أنهن يشعرن أن القوانين الحالية غير كافية. ومن الممكن أيضا أن السلطات تفتقر إلى ثقة المواطنين فيما يتعلق بإنفاذ القانون، وانها قد تتسبب للنساء اللواتي قررن التبليغ بأذى إضافي، مثلما جاء في المثال أدناه والذي كان على لسان احدى المشاركات:

"كانت هناك حملة توعية حول المطاردة الرقمية ضد النساء في مدرستي. كان هناك ضباط شرطة وسلطات إنفاذ القانون، كل ما أتذكره هو أنه مهما كان الوضع، فإن الخطأ هو دائما خطأ الفتيات وان الرجل سيعتبر مجنونًا. أخبرونا أنه يمكننا تقديم بلاغ و«لكن»... كان هناك دائمًا «ولكن» سيكون الوضع دائما هو خطأك أنتِ. فهمت حينها أنني لا يجب أن أتقدم أبدا ببلاغ، وانهم لن يفعلوا أي شيء لإنصافي وأنهم سيلومونني بالقطع.

كان ردهم على الفتيات اللواتي عرضن مشاكلهن بقولهم: "لماذا قمتن بنشر هذا؟ عليك أن تنتبهي لهندامك، وليس عليك خلع حجابك." كان الأمر أشبه بالدعاية الموجهة. صدمنا قليلاً لكنني وجدت أن الأغلبية وافقت على مقاربة «هذا صحيح، إنه خطأها» بسبب كراهية دفينة للنساء. حتى المدير والمشرف أيدا هذا الطرح: «انت كذلك عليك توخي الحذر »

—مشاركة تبلغ من العمر 18 عامًا

وإذا استثنينا دوائر الشرطة/الدرك المعنية بالجرائم الإلكترونية/السبرانية، فليس تمت هنالك خدمات خاصة بالعنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا. فالضحايا يمكنهن الحصول على نفس خدمات الدعم المتاحة لضحايا العنف في الواقع، والتي هي اساسا محدودة ولا تشمل عموم التراب الوطني، لا سيما خارج المدن الرئيسية الكبرى. فلا يوجد سوى خمسة مراكز استقبال/ايواء وطنية لضحايا العنف من النساء تدعمها مراكز لجمعيات نسائية/نسوية. هذه المراكز لا تستقبل النساء اللاتي تعرضن للعنف الرقمي إلا إذا صاحب هذا العنف شكل اخر من اشكاله التقليدية. كما ان موظفي هذه المراكز ليس لديهم تكون في العنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا، ولا عندهم دراية بعواقبه النفسية والاجتماعية الفريدة. وإذا كانت الحاجة إلى خدمات دعم متخصصة حصرا للعنف الذي تسهله التكنولوجيا قد تبدو غير ضرورية، فإن من الأهمية بمكان تزويد جميع المشتغلين في تقديم خدمات الدعم المتعلق بالعنف القائم على نوع الاجتماعي بالتكوين الوافي والمعرفة الكافية و الأدوات اللازمة حتى يتمكنوا من مؤازرة ضحايا العنف الذي تسهله التكنولوجيا.

الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف

جاءت أجوبة أخرى في الاستبيان لتركز على ضرورة توفير الرعاية والدعم لضحايا العنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا. وشملت الاقتراحات إنشاء وحدات متخصصة للرعاية والدعم خاصة بضحايا/الناجيات من العنف داخل المؤسسات الحكومية، تجنبا لصدمات او لوم إضافي أثناء عملية التبليغ. كما تم اقتراح وضع مجموعات للعلاج النفسي الجماعي ولدعم الأقران، كوسيلة تسمح للنساء والفتيات بالتعامل مع المشاعر السلبية المرتبطة بالعنف الذي طالهن. وقد وصفت عدة مشاركات في الدراسة الآثار النفسية والاجتماعية طويلة الأمد التي عانين منها بعد تعرضهن للأذى في الفضاء الرقمي؛ لذا فإن ضم العنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا إلى برامج الدعم الخاصة بجميع أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي لهو خطوة مهمة على طريق دعم الضحايا.

رفع الوعي

لقد تمت الإشارة إلى أن نشر الوعي بين عموم الجمهور حول العنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا، هو خطوة رئيسية للوقاية وللتصدي للمخاطر الرقمية التي تستهدف النساء. وينبغي أن يشمل رفع الوعي هذا، المفاهيم الأساسية للعنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا إلى جانب تعزيز الدعم المتاح للضحايا.

وتوضح هذه الدراسة الحاجة الملحة لفهم أفضل للعنف الذي تسهله التكنولوجيا ولاستيعاب وجوده، وأشكاله المختلفة وتداعياته بغرض الحد من ثقافة لوم الضحية و لتحسين استجابة المجتمع ومواجهته له.

ولقد قامت مؤخرا مؤسسات عمومية (وزارة التعليم، ووزارة التضامن الوطني، شؤون الأسرة والمرأة، وغيرها) بتنظيم حملات توعية حول العنف الرقمي. كما أن هنالك مبادرات من هذا النوع قام بها نشطاء وجهات فاعلة داخل المجتمع المدني. ومع ذلك، لا تزال هذه الجهود في حاجة إلى التعزيز والتدعيم وإلى ان تكون أكثر شمولية.

ان رفع الوعي ونشره يصبح بالغ الأهمية حين يتعلق الامر بالفئات الهشة. ولقد كشفت الدراسة كيف يتم استهداف الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 13 و 18 عامًا عبر الانترنت. لذا فمن الأهمية بمكان أن تكون الفتيات والفتيان على دراية وافية بالعنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا، وبمخاطره، وتبعاته على الضحايا. وبالإشارة إلى جهود التوعية التي تتم حاليًا في المدارس، فإن المشاركات في هذه الدراسة يصفن بالمُعضل الخطاب الذي يرسخ فكرة مسؤولية النساء والفتيات عن ما قد يتعرضن له من عنف.

الخاتمة

مكنت هذه الدراسة من استكشاف أولي لتجارب النساء الجزائريات مع العنف الرقمي. وبالرغم من أن هذا المجهود ليس شاملا، إلا أنه يقدم نظرة متفحصة للعواقب والتبعات النفسية والاجتماعية المترتبة عن العنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا وكيف لهن أن يواجهنه على ضوء ثيمات مشتركة وتبعات دارجة مع العنف المستشري في الواقع.

إن العنف الرقمي لا يقل خطورة عن العنف في الواقع، وله تحديات ومخاطر خاصة يتفرد به. وكما أشرنا سالفا، فإن السرية التي يمنحها الانترنت للجناة، وسرعة انتشار المعلومات عبره هما عاملان رئيسيان متسببان في جسامة التهديدات الرقمية. زد على ذلك أن الهياكل القانونية والاجتماعية لا تقدم الدعم الكافي للنساء ضحايا العنف الرقمي.

ولقد دعمت نتائج الدراسة سواء الاستبيان او المقابلات دور الديناميات الجندرية. فأفضلية الرجال على النساء وقوامتهن عليهن، وذكورة الفضاء العام، وخضوع المرأة البين، هي كلها مواضيع برزت جليا خلال البحث، لتؤكد على أن اختلالات الواقع قد امتدت إلى الفضاء الرقمي، وأحيانا بدرجة أعظم. فالتكنولوجيا هي أداة أخرى للسيطرة على النساء وإخضاعهن، ويتم استخدامها لهذا الغرض بشكل يومي.

خلصت الدراسة إلى أن الطريق لايزال في أوله لتحقيق الوعي المرتجى بأخطار العنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا، حتى يواجه بما يستحق من قبل مسؤولي الدولة، والمجتمع المدني وعموم المجتمع ومنصات التواصل الاجتماعي. ترى العديد من النساء الفضاء الرقمي كمجال يمكنهن من خلاله الوصول إلى الفرص والتعبير عن الذات والتحقق؛ لذا فضمان سلامته هو ضرورة ملحة. .

المراجع

Langos, Colette. (2012). Cyberbullying: The Challenge to Define. *Cyberpsychology, behavior and social networking*. 15. 285-9. 10.1089/cyber.2011.0588.

Patchin, J. W., & Hinduja, S. (2015). Measuring cyberbullying: Implications for research. *Aggression and Violent Behavior, 23,* 69–74. https://doi.org/10.1016/j.avb.2015.05.013

Slonje, R., & Smith, P. K. (2008). Cyberbullying: Another main type of bullying? *Scandinavian Journal of Psychology*. https://doi.org/10.1111/j.1467-9450.2007.00611.x